



## مشروع قانون لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بالموصل

**الموصل / ياسك طاقة**  
اختتمت على قاعة نقابة المهندسين في الموصل أعمال المؤتمر العام لمنظمات المجتمع المدني لمناقشة مشروع قانون ينظم عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق وجرى خلال المؤتمر الذي نظّمته جمعية حقوق الطفل ورعاية الأسرة في الموصل القاء عدد من البحوث والدراسات التي تقدم بها عدد من الأكاديميين والمختصين بشؤون مؤسسات المجتمع المدني لتطوير عمل تلك المؤسسات وتفعيلها بالشكل الذي يساهم في تطوير المجتمع وتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها منظمات ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى هامش المؤتمر التقت (المدى)

## غرف تجارة العراق تعقد اجتماعاً في السليمانية

**السليمانية / وكالات**  
عقد صباح امس في السليمانية الاجتماع الرابع والعشرين للدورة الحادية عشرة لغرف التجارة العراقية بحضور رؤساء غرف تجارة المحافظات . في بداية الاجتماع تطرق السيد عبود القبلي رئيس غرف تجارة العراق الى موضوع العواقب التي تواجه التجارة العراقية. والمحاولات الجارية لتذليلها وسبل الارتقاء بالتجارة. ومن جهته رحب السيد عبدالله الحاج سعيد مستشار الرئيس طالباني في شؤون التجارة بالحضور واعلن ان الرئيس طالباني سيجتمع مع غرف تجارة العراق قريباً. وتمنى ان يكون اقليم كوردستان نقطة تحول لتجارة العراق. وقدم رؤساء غرف التجارة العراقية مذكراتهم بشأن التجارة العراقية وتطويرها، وتم خلال الاجتماع بحث عدد من النقاط المهمة وتشكيل غرفة تجارة اقليم كوردستان ومناقشة مؤتمر غرف تجارة العراق المقرر انعقاده في ١٦/٤.

## الهاشمي: لاصحة في إلغاء العقود الأجنبية وإيقاف تزويد المعامل الأهلية بالغاز (الفل)

**بغداد / كويم السوداني**  
نقى الدكتور هاشم الهاشمي القائم بأعمال وزير النفط امس صحة ما تردد في وسائل الاعلام عن نية وزارة النفط إلغاء العقود الخاصة بتصدير النفط الخام إلى الشركات الأجنبية أو المحلية بعد استقالة الدكتور ابراهيم بحر العلوم من منصبه كوزير للنفط الشهر الماضي. ونقل السيد عاصم جهاد الناطق الرسمي باسم وزارة النفط عن الهاشمي قوله "وزارة النفط تحترم جميع العقود الاصلوية والرسمية، وأن الوزارة ستلتزم بهذه الاتفاقات ولا صحة لما اشيع بهذا الصدد".

وكانت وسائل اعلام عراقية قد ذكرت أن وزارة النفط ألغت عقود تصدير النفط الخام الى الشركات الأجنبية والمحلية. كما نقى الهاشمي صحة ما تردد مؤخرا عن نية وزارة النفط رفع أسعار المشتقات النفطية وأكد "ليس هناك زيادة في الوقت الحاضر لأسعار المشتقات النفطية ومنها البنزين". وأشار الى أن قرارا بهذا الخصوص يعود الى البرلمان والحكومة القادمة، حيث أن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال. مؤكدا أن وزارة النفط ما هي الا جبة تنفيذية. وعلى صعيد متصل قررت الوزارة إيقاف

تزويد المعامل الأهلية بالغاز السائل (الفل) المنقول بالصهاريج واقتصار ذلك على المعامل الحكومية . وقال جهاد: "إن التجهيز سيقتصر على المعامل الحكومية حيث تم الإيعاز إلى هذه المعامل بتمديد ساعات عملها إلى أكثر من عشر ساعات يوميا." مشيرا إلى أنه "بهذه الصيغة سوف تصل هذه المعامل إلى طاقات إنتاجية إضافية لتوفير كميات أكبر من الغاز السائل وفق الآليات التي تتبعها الوزارة". ويبلغ عدد معامل تعبئة الغاز الأهلية أربعين معملا يملكها القطاع الخاص العراقي.

وأضاف: أن"وزارة النفط قررت تقليص حصة البطاقة النفطية التي تجهز المواطنين بثلاث قتان إلى قنيتين من حصة شهر شباط الحالي."مشيرا إلى حدوث انخفاض في أسعار قناني الغاز في بعض مناطق بغداد في اليومين الأخيرين بعد هذه الإجراءات. وكانت وزارة النفط قد اتخذت في الرابع عشر من الشهر الحالي جملة إجراءات للحد من ظاهرة أزمة الغاز التي برزت مطلع شهر شباط الجاري. وتمثلت هذه الإجراءات بتشكيل مجاميع خاصة من قوة حماية المنشآت النفطية يتم توزيعها على معامل تعبئة الغاز لتقوم

بمراقبة وزن قناني الغاز العبأة في هذه المعامل حيث تمت بالتنسيق بهذا الخصوص مع شركة تعبئة الغاز لهذا الغرض.كما رافقت شاحنات الغاز الخارجة من معامل التعبئة مجاميع من هذه القوة لتأمين وصولها إلى المجلس البلدي في المنطقة التي ترسل إليها. فيما يتم رفع تقارير يومية عن أداء هذه المجاميع وتحديد اللجان المشرفة إلى مركز وزارة النفط. وأوعزت وزارة النفط إلى شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة تعبئة الغاز بتعميم الجدول اليومي الخاص بخصص جميع المشتقات النفطية للمجالس البلدية المعنية بالتنسيق مع مجالس المحافظات.وكانت وزارة النفط قد قررت يوم الأربعاء الماضي عدم تجهيز ساحات بيع الغاز أو محطات تعبئة الغاز بالغاز السائل إلا بكتاب رسمي من المجلس البلدي المشمول ضمن الرقعة الجغرافية مع شخص مخول من المجلس البلدي ذاته. أما آخر الإجراءات فكان اعتبار وزارة النفط أية شحنة غاز غير متسلمة إلا بكتاب من المجلس البلدي الذي حملته الوزارة المسؤولة في إيصالها للمواطنين. من جهة أخرى أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية إن عبوة ناسفة انضجرت

بمراقبة وزن قناني الغاز العبأة في هذه المعامل حيث تمت بالتنسيق بهذا الخصوص مع شركة تعبئة الغاز لهذا الغرض.كما رافقت شاحنات الغاز الخارجة من معامل التعبئة مجاميع من هذه القوة لتأمين وصولها إلى المجلس البلدي في المنطقة التي ترسل إليها. فيما يتم رفع تقارير يومية عن أداء هذه المجاميع وتحديد اللجان المشرفة إلى مركز وزارة النفط. وأوعزت وزارة النفط إلى شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة تعبئة الغاز بتعميم الجدول اليومي الخاص بخصص جميع المشتقات النفطية للمجالس البلدية المعنية بالتنسيق مع مجالس المحافظات.وكانت وزارة النفط قد قررت يوم الأربعاء الماضي عدم تجهيز ساحات بيع الغاز أو محطات تعبئة الغاز بالغاز السائل إلا بكتاب رسمي من المجلس البلدي المشمول ضمن الرقعة الجغرافية مع شخص مخول من المجلس البلدي ذاته. أما آخر الإجراءات فكان اعتبار وزارة النفط أية شحنة غاز غير متسلمة إلا بكتاب من المجلس البلدي الذي حملته الوزارة المسؤولة في إيصالها للمواطنين. من جهة أخرى أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية إن عبوة ناسفة انضجرت

## المباشرة بتصنيع أجهزة منزلية تعمل بالطاقة الشمسية

**بغداد / رياض القره غولجا**  
باشرت شركة المنصور العامة احدي شركات وزارة الصناعة والمعادن بتصنيع التلاجات والمبردات واجهزة الانارة والسخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية. وقال مصدر مسؤول في الوزارة: ان الشركة مستعدة الآن لتجهيز أي جهة أو قطاع سواء كان قطاعا عاما أو خاصا باجهزة الطاقة الشمسية مضيضا ان هذه الاجهزة من الممكن

تبريرات لاية شكوى لذا فان توجيهات الوزارة على تصليح العطلات في موعد اقصاه (٧٢) ساعة وعند الضرورة (١٥) يوما رغم ما يواجها من صعوبات منها خطف فرقنا الفنية عند قيامها بأعمال التصليح كما حدث في ديالى مؤخرا وعمليات التخريب والسرقة لمنظومات الكيبيل مما اضطرنا إلى تغيير مساراتها وظرف الكهرباء حين تعمل مولداتنا في البدالات لمدة (١٨) ساعة وهناك مناقصة لتوريد أكثر من (٢٨٠) مولدة لتشغيل المنظومات. وقال : ان العمل لاصلاح بدالة بغداد الجديدة سينتهي خلال الأيام القادمة حيث تم ايجاد ٨٥٪ منه وهي بدالة قديمة وانتهى عمرها التصميمي. وقد عرضنا على مجلس الوزراء الموقر مناقصة لتجهيزنا بدالات ارقسام بسدل البدالات القديمة والمناقصة لتوريد البدالات معروضة على مجلس الوزراء حيث نأمل سرعة المصادقة عليها لانها ستؤمن خدمة جيدة تعدد من بدالات بغداد منها الفضاء والخنساء وبغداد الجديدة.

تعمل الآن على تصنيع الأجهزة تم بذلة العراق في هذه المعامل حيث تمت بالتنسيق بهذا الخصوص مع شركة تعبئة الغاز لهذا الغرض.كما رافقت شاحنات الغاز الخارجة من معامل التعبئة مجاميع من هذه القوة لتأمين وصولها إلى المجلس البلدي في المنطقة التي ترسل إليها. فيما يتم رفع تقارير يومية عن أداء هذه المجاميع وتحديد اللجان المشرفة إلى مركز وزارة النفط. وأوعزت وزارة النفط إلى شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة تعبئة الغاز بتعميم الجدول اليومي الخاص بخصص جميع المشتقات النفطية للمجالس البلدية المعنية بالتنسيق مع مجالس المحافظات.وكانت وزارة النفط قد قررت يوم الأربعاء الماضي عدم تجهيز ساحات بيع الغاز أو محطات تعبئة الغاز بالغاز السائل إلا بكتاب رسمي من المجلس البلدي المشمول ضمن الرقعة الجغرافية مع شخص مخول من المجلس البلدي ذاته. أما آخر الإجراءات فكان اعتبار وزارة النفط أية شحنة غاز غير متسلمة إلا بكتاب من المجلس البلدي الذي حملته الوزارة المسؤولة في إيصالها للمواطنين. من جهة أخرى أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية إن عبوة ناسفة انضجرت

## بعد قرار منع الصيد وتهديد أنفلونزا الطيور ارتفاع في أسعار الأسماك في الكوت وغياب الصيادين عن دجلة

**واسط / جبار بجايا**  
تقرر في محافظة واسط حظر صيد الأسماك في عموم مدن المحافظة لمدة شهرين بدءا من منتصف شهر شباط فبراير الحالي حتى منتصف نيسان أبريل القادم . وقال مصدر حكومي: إن الإجراء مركزي وسبق الإعلان عنه من قبل وزارة الزراعة التي قررت منع صيد الأسماك في عدد من المحافظات وبأوقات متفاوتة. مضيفا أن القرار "يهدف إلى الحفاظ على الثروة السمكية خلال فترة التكاثر ، وجاء وفقا لقانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية في العراق". وأضاف: "لا يشمل القرار المذكور محافظة واسط فقط بل معظم محافظات وسط وجنوب العراق.". لكنه استثنى الأسماك البحرية وأسماك المزارع والبحيرات السمكية الأهلية .. وفقا لقرار من وزارة الزراعة.

ويستمر القرار الذي يطبق كل عام نافذا منتصف شهر نيسان أبريل القادم . ولم تلاحظ ( المدى ) منذ يومين أي وجود لصيادي الأسماك قرب سدة الكوت التي عادة ما تكثر فيها عمليات الصيد لكن بطرق معظمها غير شرعية وليست قانونية في وقت كانت هناك مزارع من الشرطة العراقية ترابح المكان سعيا منها لتطبيق مضمون قرار الحظر .

ويلجأ بعض الأشخاص إلى استخدام الصعقة الكهربائية وأحيانا المتفجرات والقنابل الصوتية في عمليات الصيد الأمر الذي يؤدي إلى هلاك الثروة السمكية وتدمير الأحياء المائية .

جدير بالذكر أن وزارة الزراعة حددت ثلاثة محاور لتأهيل وتنشيط الثروة السمكية في العراق في إجراء يهدف إلى النهوض بواقع هذه الثروة الوطنية الكبيرة التي عانت الإهمال في زمن النظام السابق .

وبحسب المصدر فإن خطة الوزارة تعتمد في محورها الأول تأهيل وتنشيط الصيد البحري داخل المياه الإقليمية العراقية في الخليج العربي وحث شركات الصيد والاستثمار العراقية والأجنبية منها على الدخول في هذا النشاط مع إعادة النظر في القوانين والضوابط المعتمدة في عمليات الصيد إلى جانب تأهيل مزارع تربية الأسماك العائدة للقطاع الخاص والعمل جديا على توفير الاصعبات لتلك البحيرات بينما يندرج المحور الثالث في تنمية المسطحات المائية في عموم البلاد لتكون مناطق ومحميات لتربية الأسماك .

ويعد السمك المادة الغذائية التي لا تفارق موائد أهل المدينة وهو الهدية الجميلة التي يقدمها (الكيتابيون) لمعارفهم وأصدقائهم في مناسبة أو دون مناسبة بحكم طعمه ومذاقه الشهي فضلا عن كونه من اللحوم البيضاء المفضلة للجميع بوصفها غنية بالفيتامينات والبروتينات التي يحتاج إليها الإنسان دائما. وتأتي خصوصية المدينة بالسمك . حسبما أفاد به السيد فائق سالم أحد صيادي الأسماك الرواد في الكوت . من خلال وجود نهر دجلة الذي يخترق المحافظة من شمالها إلى جنوبها مع وجود منظومة سدة الكوت الإروائية التي تتجمع عندها كميات كبيرة من الأسماك قادمة من مناطق الأهوار في الجنوب. وتنفيد الإحصائيات المؤكدة بأن نحو ( ٤٥٠ ) طنا من اسماك البني والشبوط والكطان الحر كانت تذهب أسبوعيا من مناطق الصيد المختلفة إلى الموائد والأحواض الخاصة بالمسؤولين في النظام السابق. الأمر الذي أدى إلى اختفاء هذه الأنواع من الأسماك وتلاشيها وخير دليل على ذلك انحسار الثروة السمكية في العراق.

وقال مصدر متخصص في مديرية زراعة واسط: ان الثروة السمكية في العراق شهدت تراجعا كبيرا في عهد النظام السابق الذي اعتمد سياسة تجفيف الأهوار بعد ان كانت ترفد السوق المحلية بنحو ( ٥٠ - ٦٠ ٪) من الأسماك مضيفا ان سوء استغلال المسطحات المائية والبحيرات اثر هو الآخر في تراجع إنتاج الثروة السمكية مع تراجع كبير في عدد تلك البحيرات فبعد ان كانت هناك نحو ( ١٧٨٧ ) مزرعة اصبح الآن هناك نحو ( ٥٠٠ ) مزرعة فاعلة بينما المزارع الأخرى والبحيرات متوقفة كليا عن الإنتاج لأسباب كثيرة .

وأشار إلى أن هذه الحالة جعلت الأسماك تكاد تكون شحيحة حتى أن أسعارها ارتفعت كثيرا وعلى الرغم من ذلك ظهرت هناك أساليب اسماها ( وحشية ) راح يتبعها البعض في عمليات الصيد كالسوم والمتفجرات والصعقة الكهربائية وما سوى ذلك من تلك الأساليب الممنوعة بل المدمرة للثروة السمكية في العراق .

ويذكر ان طاقة إنتاج الأسماك في المياه العذبة انخفضت مطلع التسعينيات من ٢٣ ألف طن سنويا إلى ما بين ( ١٢٠٠ ) ألف طن سنويا عام ٢٠٠٣ كما انخفض الصيد البحري بشكل كبير ووصل الى نحو ٢٦ ألف طن سنويا بعد ان تجاوز ٣٥ ألف طن قبل التسعينيات .

وتعتمد وزارة الزراعة قرار منع صيد الأسماك عادة كل عام في موسم التكاثر خلال الشهور الأربعة بداية كل عام وبأوقات متفاوتة بين محافظات وسط وجنوب العراق فتصبح الأسماك شحيحة مما يجعل أسعارها تسجل قفزات كبيرة حيث تعتمد السوق المحلية على اسماك البحيرات والأسماك البحرية وكان قرار منع الصيد هذا العام قد تزامن مع تداعيات أنفلونزا الطيور وعزوف العائلة العراقية عن تناول لحوم الدواجن المحلية منها والأجنبية إضافة إلى البيض أيضا مما جعل أسعار الأسماك تقفز الى أكثر مما كانت عليه .

وقال السيد حسن هادي صاحب محل كبير لبيع المنتجات الغذائية في الكوت لمراسل (المدى): أظهرت مؤشرات الاستهلاك اليومي في السوق المحلية تراجعا كبيرا في الطلب على لحوم الدواجن وبيض المائدة في وقت سجلت معدلات بيع الأسماك تصاعدا كبيرا خلال الأيام القليلة الماضية بعد تداعيات ظهور مرض أنفلونزا الطيور . وأضاف: ان ارتفاع أسعار الأسماك منطقي وله ما يبرره بعد أن صار هناك عزوف كبير عن شراء لحوم الدواجن ، كنت أبيع ما بين ( ٤٥ - ٥٠ ) كارتوناً من لحوم الدواجن أسبوعيا ونسبة قريبة منها بالنسبة للأفخاذ ونحو عشرة كارتونات من الكبد ومنتجات الدجاج الأخرى إلا أن هذه الكميات انخفضت كثيرا واكاد أقول إنني لم أبيع لحوم الدجاج بالكرة منذ نحو عشرين يوما لكن بالمقابل ارتفع معدل بيع الأسماك البحرية وبالتأكيد أن أسعارها زادت أيضا .

وقال علي آباد جواد أحد المتبضعين: لم نشتر الدجاج منذ شهر كامل لكننا وجدنا السمك بدبلا عنه وقال: إننا نفضل الأسماك المحلية على البحرية لكن الأولى سجلت قفزات كبيرة في الأسعار بينما كان ارتفاع أسعار السمك البحري معقولا إلى حد ما حيث أنه وصل إلى ثلاثة آلاف دينار للكيلو الواحد بعد ان كان بين ( ٢٢٥٠ - ٢٤٠٠ ) دينار.